تخليداً لذكرى انطلاق الكفاح الثوري ويوم الشهداء والسجناء السياسيين منذ يونيو 1981

باريس تحتضن أضخم تجمع للمقاومة الإيرانية الجمعة المقبلة

■ المؤتمر يعقد بمشاركة عدد كبير من الشخصيات البارزة والوفود البرلمانية لكثير من دول العالم

عواصم - وكالات : تعقد المقاومة الايرانية الجمعة القادمة اضخم اجتماع لها على الاراضي الفرنسية، ودعت اللجنة المنظمة للاجتماع في بيان لها امس جميع انصارها للمشاركة بقوة في التظاهرة.

وقال البيان ان الاجتماع الحادي عشر السنوي للمقاومة الإيرانية يأتي لتخليد ذكرى 20 يونيو 1981 - يوم انطلاق الكفاح الثوري ويوم الشهداء والسجناء السياسيين وتأسيس جيش التحرير الوطني- وكذلك للدفاع عن حقوق المجاهدين الأشرفيين في سجن ليبرتي وإحقاق حقوق السجناء السياسيين في غياهب سجون الملالي ولتحقيق الديمقراطية وسلطة الشعب وحقوق الإنسان، وبحضور ممثلي الجالية الايرانية والشخصيات البارزة والوفود البرلمانية من بلدان مختلفة من أرجاء العالم.

ويحتشد هذا الإجتماع الضخم في وقت تمكنت فيه المقاومة الايرانية بعد خوض معركة ضارية على طول 33 عاما ضد أشرس وأبشع قوة رجعية شهدها المشهد الايراني على مدى التاريخ من كسر مخالب هذا العفريت واذلاله وعلى الخصوص في عام 2013 والذي أراد الملالي أن يجعله عاما لإمحاء المجاهدين والمقاومة الإيرانية بتوظيف أسوأ الأوراق و اقذر المؤامرات والجرائم، إلا أن المقاومة الإيرانية حولته إلى عام سرمدي ملهم لأسطورة أشرف من أجل الشعب الإيراني. وبذلك سطعت المقاومة الإيرانية على ذرى الانتصارات، كما دخل نظام الملالي متخاذلا، إلى منحدر مذل لتجرع كاس السم، وتجرع كاس السم النووي وبكل تداعياته بهدف إنقاذ سفينة النظام المتحطمة.

ووصفت الرئيسة المنتخبة للمقاومة الإيرانية هذا المشهد في معرض حديثها بمناسبة بدء العام الإيراني الجديد ببيان مقتضب وأفصحت قائلة: «كان عام 2013 مليئا بمسلسل من الإحباط والهزائم لنظام ولاية الفقيه وكان عاما مفعما بسلسلة من القفزات ومنجزات للمقاومة الشعبية الإيرانية وستكون عام 2014 عاما للانتفاضات ولبناء الف اشرف آخر».

لذلك سيكون اجتماع الإيرانيين الضخم، نداء كفاح الأشرفيين بمئة أضعاف وصوت المواطنين في ارجاء إيران وفي أرجاء المعمورة. كما وان «سنة الإنتفاضة وسنة بناء الف اشرف آخر» تتبلور في دوي صرخات الإيرانيين المتحررين وناصري أشرف في اجتماع فيلبنت بقرب باريس ويثبت إرادة الشعب الإيراني على انه «لابد من رحيل نظام ولاية الفقية الذي تجرع كاس السم ولابد من اقرار الحرية وسلطة الشعب الإيراني محله».

هذا هو صوت مقاومة ناضلت منذ انتفاضة 27 يونيو 1981 حتى يومنا هذا ضد الهلاك والدمار الذي سببته الفاشية الدينية، وهي بذلت شلالات من الدماء لأكثر أبناء الشعب الإيراني وعيا وفداءا : صوت مقاومة ذات قاعدة وامتداد شعبي وشرعية ومصداقية دولية قل نظيرها: مقاومة مفعمة بقيم الإنسانية ومثالية للأمل لمستقبل مشرق لوطننا ومبشرة بالسلام والصداقة للمنطقة والعالم. ومقاومة تاريخية شامخة بوجه الفاشية الإستبدادية والتي دحرت بدعم الشعب الايراني وانتم مناصري أشرف كل المؤامرات والدسائس مثل الصاق تهمة الإرهاب وإنقلاب 17 يونيو (من جانب قوات الأمن الفرنسية ضد مقر المقاومة في باريس)؛ ومقاومة ستتحول بعمليات التعرية المتواصلة وصمودها المستمر جل المؤامرات والمقايضات لأصحاب المساومة والمسرحيات السخيفة للاعتدال المزيف والتعامل من جانب الملا روحاني، إلى هزيمة مضاعفة للدكتاتورية الدينية.

واضاف البيان : بالتضامن والوفاء بالعهد في الصمود، نقيم "الإجتماع السنوي الضخم للمقاومة" من أجل الحرية، لنحمل صوت الشعب الإيراني المكبل وصوت السجناء المقاومين والذين أوصلوا لهيب شوقهم للحرية الى ذروته بالإستمرار في إضرابهم عن الطعام في سجون الملالي وتلاحمهم الشجاع مع الأشرفيين، ولنصبح صوت العمال والطلبة والنساء والشباب الإيرانيين ، ولنمثل صوت الانتفاضة واحتجاجات المواطنين من البختياريين والبلوش والعرب والأكراد والتركمان والدراويش أصحاب القلوب العامرة وجميع الفئات المنتفضة للشعب الإيراني ، وأن تكون صوت شعب كبير، شامخ وعزيز ينتفض في كل فرصة متاحة ويشعل مشاعل الإنتفاضة من أجل الإطاحة بالفاشية الدينية.

نعم، لابد من إسقاط الفاشية الدينية، وإبدالها بالحرية وتحقيق سلطة الشعب الإيراني.

هيا بنا نحو الإجتماع الضخم الحادي عشر للمقاومة الإيرانية.

بوستر تجمع المقاومة الإيرانية

■ نسعى إلى تكريس بطولات شعبنا الإيراني في مقاومته التاريخية الشامخة للفاشية الاستبدادية

ملف طهران النووي: فرنسا تطالب الجمهورية الإسلامية بالتخلي عن اجهزة الطرد المركزي

عواصم - وكالات : تواصلت في جنيف امس المحادثات الثلاثية بين الولايات المتحدة وإيران بمشاركة الاتحاد الأوروبي، بهدف التمهيد للمحادثات المقررة في فيينا الأسبوع المقبل بشأن البرنامج النووي الإيراني.

ولا يبدو واضحا هدف كلا الطرفين الأميركي والإيراني من محادثات ثنائية أعلن على عجل عن عقدها في جنيف، وكان كلا الطرفين شحيحا حتى في تصريحاته حيال المأمول من هذه المحادثات.

ولأول مرة ينتقل مقر المحادثات من فندق الإنتركونتيننتال الفاخر في وسط جنيف إلى فندق آخر يعرف باسم فندق الرئيس، ربما لتضليل صحفيين ومصورين وأجهزة بث فضائي احتشدت أمام الفندق الأول لساعات طويلة طمعا في الحصول على تصريح أو حتى صورة لأي من الوفود. حتى الصحفيين الإيرانيين الذين كانوا دائما مصدرا جيدا للأخبار، لم يكن لديهم الكثير ليخبرونا به قبل أو أثناء المحادثات.

وعلى أي حال، فإن إيران، على ما يبدو، أرادت استباق المحادثات مع مجموعة 5+1 المقررة الأسبوع المقبل لحسم نقاط خلاف عددت ربما بانهيار المحادثات، وعدم نجاحها في التوصل لاتفاق نهائي قبل الموعد النهائي في 20 يوليو المقبل، مما يعني أن رفع العقوبات قد لا يكتمل وقد تظل إيران ترزح تحت عبء عقوبات أضرت بشدة قطاعي النفط والمصارف فيها.

ربما كان هذا السبب وراء استدعاء بيل بيرنز نائب وزير الخارجية الأميركي مهندس الاتفاق المبدئي الذي عقد في جنيف أيضا في نوفمبر الماضي، فربما كان في جعبة الدبلوماسي المحنك حلولا وسط لنقاط الخلاف الرئيسية بين طهران والدول الغربية.

لكن الحقيقة أن نقطة الخلاف المحورية مازالت قائمة وبقوة، ما هو قدر الضمانات الذي تقبل طهران تقديمه بشأن سلمية برنامجها النووي، وهل يكفي هذا القدر الدول الغربية التي وإن كانت قد قبلت بفكرة امتلاك طهران للتكنولوجيا، فإنها ترغب في وقف العمل في مفاعلي اراك وفوردو النوويين، باعتبارهما قادرين في ظروف معينة على تصنيع القنبلة النووية.

لكن إيران ترفض بشكل حاسم أي تخل عن أي نجاح حققته على الساحة النووية، مما يعني أن المحادثات قد تصل إلى طريق مسدود ما كان سببا ربما في أن جولة فيينا السابقة لم تشرع في صياغة الاتفاق النهائي كما كان مخططا لها.

وبالأمس قال لوران فابيوس وزير الخارجية الفرنسي إنه يجب على إيران أن تتخلى عن مطالبها بامتلاك آلاف من أجهزة الطرد المركزي التي تستخدم لتخصيب اليورانيوم إذا كانت تريد التوصل لاتفاق دائم مع القوى الكبرى بشأن برنامجها النووي.

وفي تأكيد للهوة الكبيرة في المواقف التفاوضية قال فابيوس لمحطة الاذاعة الفرنسية إنه يجب ألا تملك إيران سوى بضع مئات من أجهزة الطرد المركزي التي تعمل بسرعة تفوق سرعة الصوت لزيادة تركيز النظائر الانشطارية.

وتملك ايران الآن نحو 19 الف جهاز طرد مركزي يعمل نصفها تقريبا . وتقول إيران إنها تحتاج إلى زيادة طاقتها لتزويد محطات الطاقة النووية بالوقود.

وقال فابيوس «مازلنا نصطدم بحائط بشأن نقطة جوهرية للغاية وهي عدد أجهزة الطرد المركزي التي تسمح بالتخصيب.»

من جانبه تعهد الرئيس الايراني حسن روحاني امس في انقرة بأن ايران ستفعل كل «ما بوسعها» للتوصل الى اتفاق حول برنامجها النووي المثير للجدل مع مجموعة الدول الست.

وقال روحاني في اليوم الثاني لزيارة الدولة التي يقوم بها الى تركيا «لقد اثبتت ايران انها تقوم ببرنامج نووي لغايات سلمية. وهي ستقوم بكل ما بوسعها للتوصل الى اتفاق نهائي مع مجموعة 5+1» التي تضم الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا الى جانب المانيا.

تنمات

صدام بين السلطتين

من بنك الائتمان الكويتي، وباع بيته ورد مبلغ القرض الى البنك، بطلب اعادة قيده كمستحق لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية و لمرة واحدة.

جاءت نتيجة التصويت على القانون خلال الجلسة العادية للمجلس امس، في مداولته الثانية بموافقة 31 عضوا ورفض عشرة أعضاء وامتناع واحد من اجمالي الحضور وعددهم 42 عضوا، حيث أعلنت الحكومة رفضها للمقترح.

وكان المجلس قد أقر في جلسته السابقة في 14 مايو الماضي المداولة الاولى لهذا القانون بموافقة 31 عضوا ومعارضة ثمانية من أصل 39 عضوا، وذلك على أن يضاف هذا النص الى القانون رقم (47) لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية والقوانين المعدلة له كمادة جديدة برقم (29 مكررا) .

وقد نصت المادة الاولى من الاقتراح بقانون على انه «في حال حصول رب الاسرة على قرض من بنك الائتمان الكويتي لبناء مسكن أو لشرائه ثم تصرف في العقار بالبيع ورد مبلغ القرض الى البنك كان له طلب إعادة قيده كمستحق للرعاية السكنية لدى المؤسسة وذلك لمرة واحدة».

ونصت المادة الثانية من الاقتراح على أن «تسري أحكام هذا القانون على طلبات إعادة القيد السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون».

وبينت المذكرة الايضاحية للاقتراح بقانون أن بعض الأسر الكويتية اضطرت الى أن تحصل على قرض من بنك الائتمان الكويتي لبناء سكن أو لشرائه، ثم اضطرتهم الظروف الى التصرف في هذا السكن بالبيع لأسباب متعددة تختلف من حالة إلى حالة ومن مواطن إلى آخر.

ووفقا لتقرير اللجنة الاسكانية البرلمانية فإن الحكومة أبدت تحفظها على الاقتراح بقانون، خلال مناقشته في اللجنة، كونها ترى أن الحل العادل والشامل يكمن في التزامها بتوزيع عدد معين من الوحدات السكنية في مشروعاتها وخلق توازن داخل السوق والإسراع في تنفيذ مشروعاتها الضخمة لحل مشكلة شرائح كثيرة في المجتمع.

وأكد وزير الدولة لشؤون الاسكان ياسر ابل في هذا السياق رفض الحكومة للمقترح، لعدم تحقيقه المساواة بين المواطنين في ظل وجود 110 آلاف طلب اسكاني قائم، ومعاناة شرائح مختلفة من المواطنين من ارتفاع أسعار العقار، على أن يكون الحل لهذه الفئة المتضررة ضمن حل الوزارة الجذري في انجاز مشاريعها الاسكانية.

من جهة أخرى أحال المجلس الى الحكومة، مشروع قانون في شأن انشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري، بعد مناقشته والتصويت عليه في مداولته الثانية.

وجاءت نتيجة التصويت على مشروع القانون بموافقة 32 عضوا من أصل الحضور وعددهم 43 عضوا، بينما رفض مشروع القانون عشرة أعضاء وامتنع عضو واحد عن التصويت.

وتنص المادة الثانية من القانون الذي يتضمن 30 مادة على أن «تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى الهيئة العامة للطرق والنقل البري ويشرف عليها الوزير المختص».

وبحسب المادة الثالثة من القانون تهدف الهيئة الى إدارة منظومة النقل البري لتحقيق رؤية الدولة، وتتمتع بجميع الصلاحيات والاختصاصات التي تكفل لها تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في مجالها.

في السياق ذاته طالب وزير الاشغال العامة ووزير الكهرباء والماء عبدالعزيز الابراهيم بأن تكون الهيئة مسؤولة عن تنفيذ وإدارة وتطوير جميع المشاريع التي تقع ضمن حرم جميع أصناف الطرق، «عدا الطرق المحلية وعن الأراضي التي تخصص لها»، وذلك كون الهدف من انشائها حل الازدحامات وتسهيل تدفقات الطرق الرئيسية وعلى الدوائر، إلا أن المجلس قرر بأغلبية اعضائه رفض طلب الوزير .

كما أحال مجلس الامة الى الحكومة قانون تعديل المرسوم بقانون رقم 20 لسنة 1981 بشأن انشاء دائرة في المحكمة الكلية لنظر المنازعات الادارية، بعد التصويت عليه في مداولته الثانية.

وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 30 عضوا، من اصل الحضور وعددهم 39 عضوا، بينما رفض الاقتراح بقانون ثمانية اعضاء وامتنع عضو واحد عن التصويت.

وتضمن التعديل اضافة فقرة الى المادة «7» من القانون المذكور، تنص على ان «يعتبر عدم الاجابة على التظلم في الميعاد المشار اليه في الفقرة السابقة «60 يوما» مخالفة ادارية تستوجب مجازات المتسبب بها تأديبيا».

من جهته اعلن وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير العدل بالوكالة الشيخ محمد عبدالله المبارك، عن رفض الحكومة لهذا التعديل لورود كتاب من المجلس الاعلى للقضاء يفيد باعتراضه على هذا التعديل .

إلى ذلك وافق المجلس على مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 14 لسنة 1973 بانشاء المحكمة الدستورية، الذي يقضي بحق الشخص الطبيعي او الاعتباري الطعن بدعوى اصلية امام المحكم الدستورية، في القوانين والمراسيم بقوانين واللوائح، إذا قامت لديه شبهات جدية بمخالفتها لاحكام الدستور الكويتي.

وجاءت نتيجة التصويت على القانون في مداولته الاولى بموافقة 31 عضوا ورفض سبعة وامتناع واحد، من اجمالي الحضور وعددهم 39 عضوا، وفي هذا الصدد أكد عدد من النواب ان القانون المقترح يعتبر «قانونا تاريخيا»، في اعطاء المواطن حق الطعن امام المحكمة الدستورية، كونه حقا دستوريا أصيلا لكل مواطن، حيث سبق ان قدم مقترح القانون في مجالس سابقة الا انه لم يقر.

واضافوا ان التعديل المقدم على القانون الحالي وضع عددا من الضوابط تضمن عدم اغراق المحكمة الدستورية بالطعون، وتؤكد في الوقت ذاته على ان حق التقاضي مكفول للناس كما جاء في المادة 166 من الدستور، مبينين ان القانون سيسمح لكل مواطن يشعر بأن ظلما وقع عليه أو ان حريته قد كبلت، نتيجة تعسف اي سلطة أو جهة أو أغلبية برلمانية باللجوء الى المحكمة الدستورية.

من جهته عبر وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير العدل بالوكالة الشيخ محمد عبدالله المبارك عن رفض الحكومة لمشروع القانون، وذلك باصطفافها الى جانب رأي المجلس الأعلى للقضاء الرافض للاقتراحات بقانون التي تقدم بها النواب.

وكان العبدالله طالب خلال الجلسة بتأجيل البت بالقانون وإعادته الى اللجنة المختصة، للتباحث بشأنه حيث اكد ان لدى الحكومة توجها بالتنسيق مع مجلس القضاء بإعادة ترتيب وتشكيل المحكمة الدستورية، كما كان لديها الرغبة بإحالة القانون الى المحكمة الدستورية للنظر فيه.

من جهته عبر رئيس المجلس الاعلى للقضاء المستشار فيصل المرشد في كتاب تضمن رأي المجلس بالاقتراحات بقوانين المقدمة، عن «الخشية من أن تؤدي إباحة حق الطعن المباشر إلى إساءة استعماله بما يكدس القضايا أمام المحكمة الدستورية وإغراقها بالدعاوى ويعوقها عن التفرغ لمهامها الجسام».

وتطرق في هذا الكتاب الى «ما عسى ان يؤدي إليه ذلك من وقف نظر جميع القضايا الموضوعية أمام المحاكم بمختلف أنواعها ودرجاتها، حتى تفصل المحكمة الدستورية في الدعاوى الدستورية المرفوعة إليها، علاوة على ان الاصل هو مراعاة كافة القوانين واللوائح لأحكام الدستور، إلى ان يثور خلاف جدي بشأن عدم دستورية اي نص منها عند طرحه على القضاء لتطبيقه فيعرض أمر دستوريته على المحكمة للبت فيه».

الرشيدي: مشكلاتنا

إرادة وسعي وجهد في صبر ودأب، ولو فعلنا فإن مشاكل الكويت في التنمية ستصبح محلولة، وفي البطالة ستصبح لا وجود لها، وفي الإسكان سيتحقق لكل مواطن حلمه، وفي الصحة وغيرها سيجد المواطن الخدمات التي يأمل فيها. وتابعت الرشيدي: «باليقين في أنه ليس من مصلحة أحد أن يبقى الحال في الكويت على ماهو عليه، ولكن التغيير يحتاج إلى جهد كبير، لايمكن لفرد او طائفة وحدها أن تحدثه وإنما الأمر يحتاج إلى ترابط وتكاتف وتعاون لإصلاح مايجب إصلاحه». أضافت: «من اجل هذا العمل فإنني قد رشحت نفسي لأعمل معكم وأكمل مسيرتي في السعي لتحقيق حياة أكرم في وطن نفخر به بين الأمم، وفي غير اختزال لآمال وآلام شعب الكويت، آملة في تعاون الجميع من أجل مصلحة الكويت».

تجمع «حشد»

مع الفساد، وإذا انتصرنا سنعود إلى ساحة الإرادة لنعلن اختتام الندوة، المعركة مع الفساد، نريد لها كرامة وإرادة وعزة وتضحيات».

كما حذر النائب السابق عبدالرحمن العنجري من «العبث بأموال الصناديق السيادية والهيئة العامة للاستثمار»، وقال: «إن الكويت تتعرض للاغتصاب ماليا بسبب التحويلات، والبرلمان تحول إلى إدارة بمراديب مجلس الوزراء، والحكومة تدار بأيد خفية همها جمع المال مص موارد الدولة المالية».

وأكد العنجريان «المتورطين بالفساد يتقلدون مناصب عليا بمجلس الوزراء»، مضيفا : «أناشد الشرفاء من أسرة الصباح بأن يكون لهم كلمة، وأن يتحركوا ويكون لهم موقف قبل فوات الأوان».

«السكنية» تدعو

وشمال غرب الصليبيخات، الى مراجعتها.

وقالت المؤسسة في بيان صحافي أمس ان من يرغب بالتخصيص على البيوت الحكومية في شمال غرب الصليبيخات والقسائم الحكومية في غرب عبدالله المبارك يكون تاريخ طلبه الاسكاني من 31 ديسمبر 1995 وما قبل.

واضافت انه من يرغب بالتخصيص على القسائم الحكومية في الوفرة القائم يكون تاريخ طلبه الاسكاني من 31 مارس 2006 وما قبل، في حين من يرغب بالتخصيص على القسائم الحكومية في توسعة الوفرة يكون تاريخ طلبه الاسكاني من 31 ديسمبر 2007 وما قبل.

المجلس الوزاري

التي تضم خبراء قانونيين واداريين متخصصين ستقوم بدراسة جميع القضايا واقتراح سبل معالجتها وتقديم نتائج اعمالها الى الجهات التنفيذية المتخصصة في موعد اقصاه اربعة اشهر من تاريخ تشكيلها.

واوضح ان اللجنة ستراعي احكام القانون الاساسي والقوانين والانظمة واللوائح ذات الصلة ومبادئ تحقيق العدالة والانصاف من دون تمييز.

من جانب آخر دعا المجلس قيادة الفصائل الفلسطينية الى دعم حكومة الوفاق وعدم العودة الى الخلف ورفض اتهام الحكومة بالتقصير من اليوم الاول مؤكدا انها تسعى لتأمين الدعم المالي من الدول العربية لمعالجة جميع تداعيات الانقسام.

وشدد المجلس على ان الحكومة هي حكومة توافق وطني بمهام محددة مرجعيتها الرئيس وليس لها اي مرجعية فصائلية او اي علاقة بالفصائل الوطنية والاسلامية.

العراق يتفكك

وهرب قادته من الموصل تاركين أسلحتهم وعتادهم «لن نسمح بأن تبقى نينوى تحت سلطة الإرهابيين»، داعيا دول الجوار إلى التعاون للقضاء على الإرهاب، محذرا من انتشاره في المنطقة بأكملها.

ودعت الحكومة العراقية، البرلمان لإعلان حالة الطوارئ القصوى بعد سيطرة داعش على نينوى، ثاني أكبر محافظات العراق.

كما قررت الحكومة العراقية إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، ودعت المواطنين والعشائر إلى حمل السلاح وقتال الإرهابيين.

من جهته أكد رئيس البرلمان العراقي أسامة النجيفي أن محافظة نينوى سقطت في أيدي مسلحي دولة العراق والشام الاسلامية «داعش» بسبب انهيار معنويات القوات العراقية.

وأشار في مؤتمر صحافي عقده في بغداد إلى أن الوقت حان لاعتماد الحل السياسي للأزمة في العراق، داعيا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته لإنقاذ البلاد من التفكك.

وكان مصدر أمني صرح في اتصال هاتفي مع «بي. بي. سي» في بغداد، أن «وحدته كانت آخر الوحدات العسكرية التي انسحبت من مدينة الموصل في محافظة نينوى، بعد اشتباكات عنيفة مع مسلحين بدأت في ساعة متأخرة من ليلة أمس الأول الاثنين واستمرت حتى صباح الثلاثاء.»

أضاف الضابط ان « جميع القوات الامنية من جيش وشرطة انسحبت تماما من الموصل بناء على اوامر من القيادات العليا في بغداد.

وكان المئات من مسلحي الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش» قد سيطروا على أجزاء من مدينة الموصل في محافظة نينوى في اليوم الخامس من القتال العنيف الدائر في المدينة الواقعة شمالي العراق.

وذكرت الأنباء أن المسلحين اقتحموا مقر محافظة نينوى وسيطروا على مصارف حكومية وأهلية.

وتمكن المحافظ اثيل النجيفي من الفرار بعد أن حوصر في المبنى فيما ردت الشرطة على القوة المهاجمة المسلحة بقاذفات الصواريخ والبنادق الآلية والرشاشات الثقيلة المثبتة على شاحنات.

وسيطر المسلحون الآن على الجانب الغربي من مدينة الموصل، وهم يواصلون تقدمهم جنوبا صوب معسكر الغزلاني الذي يشتمل على مطار عسكري وسجن رئيسي، حسبما نقلت وكالة رويترز عن ثلاثة من ضباط الجيش العراقي. وأفادت انباء أخرى ان قوات البشمركة الكردية في المناطق المجاورة للمحافظة وضعت في حالة تاهب ونقلت عن مصادر امنية أن قوات منها تحاول انقاذ دبلوماسيين في الموصل دون اعطاء المزيد من التفاصيل.

وكان المحافظ اثيل النجيفي قد ناشد في كلمة بثها التلفزيون سكان الموصل مقاومة المسلحين الذين ما لبثوا يحققون التقدم تلو الآخر وانتقلوا الى الموصل يوم الجمعة الماضي. وقال النجيفي في كلمته «اناشد رجال الموصل الصمود في احيائهم والدفاع عنها ضد الاغراب، وتشكيل لجان شعبية من خلال المجلس البلدي.» وقال مسؤولون محليون إن المسلحين يستخدمون الرافعات لاغلاق الطرق بالالواح الكونكريتية لمنع الجيش من استعادة السيطرة على المدينة. وفي وقت لاحق، اكد ناشط اعلامي في الموصل لبي بي سي ان المسلحين تمكنوا من اطلاق سراح احد السجون، واتهم بهاجمون العديد من الاحياء في الموصل. وأفادت تقارير نقلا عن عدد من ضباط الجيش العراقي أن القوات العراقية تعاني من ضعف الروح المعنوية، وانها لا تستطيع مجابهة مسلحي داعش. ونقلت الوكالة عن مسؤول امني بارز من مركز عمليات نينوى قوله إن «الموصل ستسقط بكاملها في ايديهم (داعش) خلال ايام، ما لم تعزز القوات الموجودة فيها» مضيفا ثلاثة كيلومترات فقط تفصل بين مسلحي داعش ومعسكر الغزلاني. واجبر القتال اكثر من 4800 اسرة على النزوح من مساكنها الى مناطق اخرى من محافظة الموصل والى محافظات اخرى، حسبما افاد به وزير المهجرين العراقي.

في سياق منفصل، ذكرت وسائل اعلام تركية أن «داعش» اختطفت 28 سائق شاحنة أتراكا في مدينة الموصل في العراق، وحسب المعلومات الأولية فإن هؤلاء هم سائقو شاحنات نفط.

وبحسب مراسل بي بي سي في اسطنبول ناصر ستكي، لم يصدر حتى اللحظة تعليق رسمي من الحكومة التركية حول هذا الموضوع.

وفي مدينة بعقوبه بمحافظة ديالى، انفجرت عبوتان ناسفتان بالقرب من موكب عزاء ما أسفر عن مقتل 20 شخصا، بحسب مصادر أمنية وطبية.

وأفادت وكالة الأنباء الفرنسية بأن القنبلتين انفجرتا اثناء مرور المعزين الذي كانوا يحملون جثمان شخص قتل اثر اطلاق نار بالمدينة الواقعة شمال شرق العاصمة العراقية. كما وردت أنباء عن أن الجيش بالقرب من محافظة اربيل في إقليم كردستان سلم آلياته لقوات البشمركة، خوفا من وقوعها في يد المسلحين. وشدد على وجود حالة انهيار أمني تام في صفوف الجيش العراقي في الجانب الأيسر والأيمن من الموصل.

إلى ذلك، أرجع انسحاب القوات الأمنية إلى الانهيار الأمني في مقاصل الجيش، لافتا إلى أن آمري الألوية كانوا أول المنسحبين من مواقعهم، يضاف إليه قوة داعش وأعداد المقاتلين الأجانب الذين التحقوا بالتنظيم.

بدوره أعلن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، في بيان حكومي صدر أمس الثلاثاء، أن حكومته ستقوم بتسليح كل من يتطوع لقتال الإرهاب من المدنيين في نينوى، عقب سقوطها في أيدي مسلحي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش». وأضاف المالكي، الذي فشل جيشه في طرد المسلحين من الفلوجة، وهرب قادته من الموصل تاركين أسلحتهم وعتادهم «لن نسمح بأن تبقى نينوى تحت سلطة الإرهابيين».

ودعا رئيس الوزراء العراقي، دول الجوار إلى التعاون للقضاء على الإرهاب، محذرا من انتشاره في المنطقة بأكملها.

ودعت الحكومة العراقية، البرلمان لإعلان حالة الطوارئ القصوى بعد سيطرة داعش على نينوى، ثاني أكبر محافظات العراق.

إلى ذلك، قررت الحكومة العراقية إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، ودعت المواطنين والعشائر إلى حمل السلاح وقتال الإرهابيين.

مطار كراتشي

وأشارت وسائل اعلام محلية إلى ان سيارات الاسعاف شوهدت تهرع إلى الموقع وانه بالامكان سماع دوي اطلاق النار. وقال مسؤولون بالمطار إن حركة الطيران توقفت مرة اخرى عقب استئنافها بعدما فرض الجيش الباكستاني سيطرته على الوضع. وثبتت حركة باكستان طالبان الهجوم على مطار جينا الدولي مشيرة الى انه كان ردا على مقتل قائدهم العام الماضي. وقال متحدث باسم الحكومة الباكستانية إن «تحقيقا شاملا حول هذا الهجوم سيبدأ قريبا». وأشاد آصف كرماني المستشار السياسي لرئيس الوزراء الباكستاني نواز شريف بشجاعة القوات الأمنية وتصديها للهجوم الذي تعرض له المطار. وأكد أحد المسؤولين في ولاية السند أن «المهاجمين كانوا مدربين جيدا»، مضيفا ان خطتهم كانت متقنة. وكان مسلحون شنوا الأحد هجوما مسلحا على مطار جينا في كراتشي جنوبي باكستان وتمكن الجيش بعد حصار استمر ست ساعات من دحرهم. كما قتل المهاجمون جميعا وعددهم عشرة بحسب مسؤولين أمنيين. وقال مسؤولون باكستانيون إن 10 اشخاص مدججين بأسلحتهم هاجموا المطار في الساعة 11 بالتوقيت المحلي. والقوا القنابل كما اطلقوا الاعيرة النارية على الحرس